مجلس النواب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

توجهات عامة لتنمية السياحة في لبنان

آب ٢٠٠١

المديرية العامة للدراسات والمعلومات

مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
LEB/99/008

التوجهات العامة الواردة في هذه الوثيقة مستخلصة من وثيقة عمل ندوة التنمية السياحية ومن الوثائق المقدّمة من أصحاب الشأن السياحي ومن المناقشات التي جرت في أثناء انعقاد هذه الندوة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١، ومن مناقشات اللقاءات التكميلية للندوة العامة المنعقدة في المجلس بتاريخ ٧/١٢ و ٢٠٠١/٨/٢. وقد عقدت جميع هذه الندوات واللقاءات بدعوة من لجنة الزراعة والسياحة النيابية بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب. وتمت مراجعة هذه التوجهات من قبل لجنة الزراعة والسياحة النيابية واعتمدتها بصيغتها الحالية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٨/٩.

المحتوى

مقدمة ٤

التوجه العام الأول: إقرار سياسة سياحية شاملة ٦

التوجه العام الثاني: بناء قدرات الإدارة السياحية الرسمية ٩

التوجه العام الثالث: تعزيز القدرة التنافسية للسياحة اللبنانية ١٢

التوجه العام الرابع: تحديث التشريعات السياحية ١٥

التوجه العام الخامس: تطوير التنسيق السياحي الإقليمي ١٦

التوجه العام السادس: تفعيل الترويج السياحي ١٨

التوجه العام السابع: إنقاذ المقومات السياحية اللبنانية ٢٠

التوجه العام الثامن: تشجيع السياحية الثقافية والفنية ٢٣

التوجع العام التاسع: تطوير السياحة الداخلية والمناطقية ٢٦

مقدمة

قبل اندلاع الأحداث في لبنان في العام١٩٧٥، كانت السياحة تمثل قطاعاً اقتصادياً ناشطاً يسهم بحوالي ٢٠% من الناتج المحلي ويستقبل اكثر من ١,٥ مليون سائح يقدم لهم التسهيلات الفندقية والترفيهية بجودة رفيعة ومقبولة. وقد تلاشى هذا الدور تقريبا خلال فترة الحرب ولم تنجح الجهود المبذولة خلال السنوات العشر الأخيرة بإعادة هذا القطاع إلى حالة الازدهار التي عرفها سابقا، فمساهمته بالناتج المحلي تدنت إلى ٨% وانخفضت قدرات مؤسساته الاستيعابية وإنتاجيتها. ويتعرض هذا القطاع ربما للمرة الأولى إلى منافسة حادة على صعيد المنطقة العربية نتيجة تطوير قدرات السياحة في العديد من بلدانها والى تعثر إعادة انطلاقته. وهو يواجه اليوم اختناقات تعيق تطوره وحتى عودته إلى حالته السابقة. غير أن تعثر هذا القطاع-وهو جزء من التعثر الاقتصادي الوطني العام- قابل للمعالجة السريعة لأن لبنان ما زال يتمتع بعوامل جذب سياحي عديدة، ولان البنى التحتية في البلد أصبحت اكثر قدرة على استقبال السياح كما انه أعيد تأهيل وتحديث المؤسسات السياحية الخاصة.

ويزخر القطاع السياحي في لبنان بالإمكانيات والطاقات التي تؤهله لدور رائد في هذا المجال فلبنان يتمتع بميزات تفاضلية تشمل الجمالات الطبيعية والمعالم الأثرية والثقافية والدينية والبيئية والأماكن الترفيهية والتسهيلات الفندقية كما تشمل مؤهلات مواطنيه وتراثهم بالضيافة وحسن الاستقبال وإتقان اللغات الأجنبية.

ولكن، كي يتخطى القطاع السياحي صعوباته لا بد من اعتماد سياسة سياحية واضحة تنطلق من الاقتناع بأن التنمية السياحية ليست عملا حكوميا منفردا، تتولاه وزارة أو حتى مجموعة وزارات وإدارات عامة وليست عملا تجاريا يمارسه أفراد ومؤسسات في القطاع الخاص، بل هي عمل مجتمعي يشارك فيه جميع المواطنين كل في موقعه وفي إطار المسؤولية الملقاة عليه.

وبات اعتماد هذه السياسة شأنا ملحا لأن أوضاع القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به تشهد حاليا تردديا يتطلب معالجة سريعة. وإزاء هذا الواقع الذي بدأ يشكل استمراره خطرا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام ارتأت لجنة الزراعة والسياحة النيابية في ضوء مسؤولياتها البرلمانية وبالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب

إطلاق ورشة تفكير حول واقع السياحة وأفاق تطورها فاستنارت بآراء وتعليقات اكثر من ٢٥ وثيقة سياحية وردت إليها في إطار هذه الندوة وعناوينها مثبتة في نهاية وثيقة عمل الندوة العامة التي عقدت في مجلس النواب بتاريخ ١١-٦-٢٠٠١ برئاسة دولة رئيس مجلس النواب، ناقشت خلالها الوضع السياحي من جوانبه كافة واستكملت مناقشاتها في ندوتين متخصصتين انعقدتا في مجلس النواب بتاريخ ٧/١٢ و٢٠٠١/٨/٢. واقترح المشاركون في الندوات ومقدمو الدراسات والأبحاث والأوراق مجموعة حلول لمواجهة الوضع الصعب في السياحة ولتطوير قدراتها مستقبلا. ولا شك في ان معالجة الوضع السياحي تتطلب العمل على مستويين المدى القريب والمدى البعيد. ففي المدى القريب مطلوب اتخاذ خطوات سريعة من قبل الإدارات العامة الرسمية لتسهيل حصول السياح على تأشيرات الدخول واعتماد إجراءات مسهلة في المطار والحدود البرية وفي مجال التسويق السياحي والتنسيق الإقليمي.

أما في المدى البعيد فلا بد من اعتماد سياسة سياحية تهدف إلى تطوير قدرات لبنان السياحية ومساعدة المؤسسات السياحية على تعزيز إمكاناتها وحشد كل طاقات المجتمع لهذه الغاية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت لجنة الزراعة والسياحة النيابية التوجهات العامة التالية:

-إقرار سياسة سياحية شاملة
-بناء قدرات الإدارة السياحية الرسمية
-تعزيز القدرة التنافسية للسياحة اللبنانية
-تحديث التشريعات السياحية
-تطوير التنسيق السياحي الإقليمي
-تفعيل الترويج السياحي
-إنقاذ المقومات السياحية اللبنانية
-تشجيع السياحة الثقافية والفنية والبيئية والطبيعية
-تطوير السياحة الداخلية والمناطقية

التوجه العام الأول – إقرار سياسة سياحية شاملة

المسألة

في العام ١٩٩٦ أعدت وزارة السياحة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية مخططا توجيهيا للسياحة اللبنانية[1] واعقبه مجلس الإنماء والاعمار في العام ١٩٩٩ بخطة سياحية، ثم رفعت الوزارة إلى مجلس الوزراء في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ خطتين سياحيتين. غير ان هذه الخطط لم تجد طريقها إلى التنفيذ واستمر القطاع يشكو من غياب السياسة الرسمية التي تنمي قدراته وتعزز مؤسساته وتسهل معاملاته الإدارية مع الإدارات العامة المعنية. ما ينقص في القطاع السياحي هو وجود سياسة سياحية عامة وشاملة ترعى كل القطاعات السياحية من الفنادق والمطاعم والمواقع الأثرية والطبيعية والمهرجانات والشؤون البيئية والمعارض وكل المجالات السياحية المطلوب تدخل الدولة بشأنها من تأشيرات دخول وتسهيلات في المطار وعلى الحدود وداخل البلاد. وأدى غياب هذه السياسة إلى اختناقات حادة في القطاع السياحي. لذلك طالب جميع المعنيين بالشأن السياحي بسياسة حكومية واضحة في المجال السياحي يشتركون بإعدادها وتلحظ لها الاعتمادات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

التوجهات الفرعية

١-إقرار المبادئ العامة للسياسة السياحية

٢-وضع خطة سياحية خماسية

٣-وضع آلية لتنفيذ الخطة السياحية

توجه رقم ١-إقرار المبادئ العامة للسياسة السياحية، وهي:

-الإقرار بأن لبنان بلد سياحي والتعامل مع الشأن السياحي على هذا الأساس

-اعتبار السياحة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني وإيلاؤها، على هذا الأساس الاهتمام الذي تستحق

-اعتبار السياحة شأناً وطنياً يعني المجتمع اللبناني بأسره أي إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبالتالي توعية جميع فعاليات المجتمع المدني على أهمية السياحة ودورها في الاقتصاد الوطني واشراك جميع الأطراف المعنية برسم السياسة السياحية

---

[1] بالتعاون مع منظمة السياحة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الفرنسية (Le liban, un avenir, le tourisme)

-التعاطي بالشأن السياحي بمنظور شمولي يغطي جميع مقومات الجذب السياحي التي يتمتع بها لبنان وجميع أنواع المؤسسات السياحية

-معالجة قضايا السياحة بمنظور بيئي يمنع التخريب المتمادي للبيئة والتربة والمياه والهواء والغابات والجبال والشواطئ

-اعتماد التكنولوجيات الحديثة والأبحاث العلمية أساساً للتطوير السياحي

-اعتبار أن السياحة هي صناعة وتوفير الدعم لها على هذا الأساس

-اعتبار السياحة نشاطاً يمتد على مدار السنة وليس عملاً موسمياً يقتصر على بعض أشهر السنة

-حشد القدرات الوطنية لتحسين البنية التحتية وترتيب الأراضي وتأمين الخدمات السياحية في المناطق اللبنانية كافة

-تنسيق عمل الإدارات العامة المعنية بالشأن السياحي في إطار مرجعية إدارية واحدة تعمل في وزارة السياحة

-اعتبار السياحة اللبنانية حلقة من السياحة الإقليمية والعالمية وتفعيل هذا الدور

-اعتماد المعايير والمواصفات السياحية الدولية في المشاريع السياحية

توجه رقم ٢-وضع خطة سياحية

انطلاقا من المبادئ العامة للسياسة السياحية تعد وزارة السياحة-بالتعاون والتنسيق بين مختلف الإدارات العامة والهيئات الخاصة-خطة سياحية خماسية تتسم بالمواصفات التالية:

-شمولية الخطة لكل أنواع السياحة المتاحة في لبنان، بدون استثناء

-اشتراك جميع الإدارات العامة والهيئات الخاصة المعنية، بإعداد الخطة

-لحظ برامج تدريب للموارد البشرية العاملة في السياحة أو المعدة للعمل فيها

-بناء الخطة على دراسات وأبحاث علمية. وفي حال عدم وجودها، لحظها لاعدادها في أثناء تطبيق الخطة.

-تقييم البرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها المؤسسات التعليمية بمستوياتها المتعددة.

-لحظ مشاريع تطويرية لابراز المعالم الأثرية والطبيعية المغمورة.

-الاستناد إلى أوسع قاعدة معلومات سياحية متوافرة-أو يجب توفيرها-لتأتي مشاريع الخطة وتقديراتها واقعية وموضوعية.

-شمولية الخطة لكل المناطق اللبنانية على المستويات الوسطى (المحافظات) والمحلية (القضاء).

-وضع الخطة بالتعاون مع المجلس الوطني للسياحة والقطاع الخاص وتنظيم حملات توعيـــة ضمن التربية السياحية.

توجه رقم ٣-وضع آلية تنفيذ الخطة

-لحظ الإجراءات العملية الآيلة إلى معالجة المعوقات والاختناقات التي يعاني منـــها القطـاع السياحي.

-فرز الإجراءات الإدارية (التي تتطلب قرارات إدارية فقط) عن المشاريع التي تتطلب تمويلاً وتستغرق مدى زمنياً طويلاً.

-تحديد آليات التنسيق والتعاون بين وزارة السياحة والإدارات العامـــة المعنيـــة والمنظمـــات الدولية والقطاع الخاص.

-إنشاء وحدة إدارية-فنية في وزارة السياحة لمتابعة تنفيذ الخطة.

-رصد الاعتمادات الممكنة في الموازنة العامة وفي برامج التعاون الدولي وإعداد برامـــج - قوانين لتمويل أنشطة الخطة.

-مناقشة الخطوط العريضة للخطة: بما أن السياحة هي شأن وطني، يجب حشد كل الطاقـــات والموارد لانجاحها أو تحقيق ازدهارها، لذلك يوصى بعرض الخطة على وســـائل الإعـــلام ومناقشتها في حلقات إعلامية تنويرا للرأي العام وتمكينا مستقبلا من المساءلة بشأنها.

التوجه العام الثاني – بناء قدرات الإدارة السياحية الرسمية

المسألة

أجمعت أراء كل المشاركين في الندوة العامة لتنمية السياحة المنعقدة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١، على أن لوزارة السياحة دورا أساسيا مركزيا في تطوير السياحة وبالتالي لا بد من تعزيز قدراتها لتتمكن من أداء مهامها في تنمية القطاع السياحي.

وقد طالب الجميع بزيادة موازنة الوزارة واعادة هيكلتها وتفعيل دور أجهزتها الإدارية وشرطتها السياحية. ورأى المشاركون ان الوزارة في وضعها الحالي عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية والتنسيقية التي تخدم تطوير القطاع السياحي، ولا يجوز بالتالي الاستمرار في تهميش هذا الدور فالعديد من الوظائف الإدارية والفنية العليا والوسطى شاغرة والعديد من البرامج التطويرية لا تتمكن الوزارة من متابعتها بفعالية بسبب الهيكلية الإدارية الحالية. يضاف إلى ذلك أن التشريعات والتنظيمات السياحية قد مضى على إصدارها وقت طويل وهي بحاجة إلى تحديث لتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لعمل الوزارة ولتأخذ بالاعتبار التطورات التكنولوجية الحاصلة في لبنان. وفي هذا الإطار قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية

توجه رقم ١- إعادة تنظيم وزارة السياحة

توجه رقم ٢-تعزيز الوجود المناطقي للوزارة

توجه رقم ٣- إنشاء المجلس الأعلى للسياحة

توجه رقم ٤-تفعيل المجلس الوطني لإنماء السياحة

توجه رقم ١-إعادة تنظيم وزارة السياحة، لتمكينها من تحقيق الأهداف التالية:

-جعل الوزارة المرجعية الادراية الوحيدة لتلقي طلبات وشكاوي المؤسسات السياحية ومتابعتها مع الإدارات العامة

-تطوير قاعدة المعلومات السياحية القائمة حاليا لتشمل كل المقومات والمؤشرات والدراسات التي تخدم التطوير السياحي

-اعتماد نظام إداري مرن مبني على أساس المبادئ الحديثة للإدارة وتعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في جميع أجهزة الإدارة السياحية

-تعزيز القدرات البحثية للوزارة لتتمكن من إجراء دراسات الجدوى السياحية

-توفير الموارد البشرية المؤهلة والشابة وتحفيز الموظفين على العمل

-رعاية المشاريع السياحية الناشئة وتأمين مكتب One Stop Shop تسهيلاً للاستثمارات الجديدة

-اعتماد آلية مؤسسية للتنسيق بين الوزارة والإدارات العامة المعنية والهيئات السياحية وحل الاشكالات التي قد تنشأ بينها.

توجه رقم ٢- تعزيز الوجود المناطقي للوزارة ، من خلال:

-إنشاء مكاتب استعلام سياحية على الحدود البرية والمطار والمرافئ البحرية وفي المواقع الأثرية والطبيعية الرئيسية (بعلبك، جبيل، جعيتا، صيدا، صور...) والاستفادة من الطلاب الجامعيين المنضويين في خدمة العلم

-تزويد المكاتب بوسائل الترويج السياحي (منشورات، ملصقات ،أفلام) وبوسائل الاتصال الداخلي والخارجي (فاكس، إنترنت...)

-توفير خدمات الادلاء السياحيين في المكاتب السياحية المناطقية والحرص على أن يتقن بعضهم إحدى اللغات المطلوبة مثل الألمانية والإيطالية والأسبانية.

-إنشاء صناديق لتلقي الشكاوي في المواقع السياحية ومعرفة رأي السياح بخدمات السياحة اللبنانية

-استحداث وتعزيز وحدات للشرطة السياحية على الصعيد المناطقي

-تحفيز القطاع الخاص لإقامة منتجعات واستراحات سياحية في كافة المناطق وبخاصة على الحدود البرية وفي المناطق النائية

-تأسيس لجان موسعة من المعنيين بإنماء المناطق السياحية لدرس مستقبل المدن والمناطق السياحية وإمكانية تفعيلها

توجه رقم ٣- إنشاء المجلس الأعلى للسياحة

إنشاء مجلس أعلى للسياحة برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء المعنيين تتمثل فيه جميع الإدارات الرسمية والعامة ذات الصلة المباشرة بالسياحة (وزارات الخارجية والثقافة، والداخلية، ومجلس الإنماء والإعمار والمجلس الأعلى للطيران المدني المطار، طيران الشرق الأوسط) وذات الصلة غير المباشرة (وزارة الأشغال العامة والبيئة)، والنقابات السياحية ومنظمات المجتمع (الهيئات البيئية، المحميات...) وغرفة التجارة الدولية واتحادات البلديات المعنية ميمته التدارس المستمر للشأن السياحي ولفت النظر إلى المعوقات ورسم

التوجهات العامة، واقامة علاقة شراكة بين الأطراف المعنية بالسياحة وتفعيل دور النقابات السياحية ومنظمات المجتمع المدني والبلديات.

توجه رقم ٤-تفعيل المجلس الوطني لإنماء السياحة

-حصر مهام المجلس الوطني لإنماء السياحة بالتسويق والترويج للسياحة في الداخل والخارج.

-إعادة النظر بمهامه الحالية وهيكليته في ضوء مهمته الأساسية.

-تزويد المجلس بالإمكانات البشرية والمالية والمادية المطلوبة للقيام بمهمته.

-فتح مكاتب للمجلس في العواصم السياحية وفي بلاد والانتشار اللبناني.

توجه رقم ٥-اعتماد سياسة سياحية في المواصلات

-وضع خريطة سياحية موجهة وترميز الطرقات السياحية وتسميتها للوصول إلى الأماكن الأثرية والمدن الرئيسية بشكل سهل وسليم.

-تنظيم عمل سيارات الأجرة: الشكل، اللون، النظافة، المحتويات، السلامة العامة بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

-وضع آلية لمراقبة المخالفات المرتكبة من السائق وذلك عبر لوحة التعريف بالسائق داخل السيارة.

-تركيب عدادات للسيارات العمومية وبخاصة العاملة في مطار بيروت الدولي ووضع شروط فنية لهذه السيارات وتحديد تعرفاتها.

التوجه العام الثالث – تعزيز القدرة التنافسية للسياحة اللبنانية

المسألة

تقلصت في السنوات الأخيرة القدرة التنافسية للسياحة اللبنانية لعدة أسباب منها تطوير القدرات السياحية في البلدان العربية المجاورة للبنان ومنها أيضاً ارتفاع كلفة الخدمات السياحية في لبنان مقارنة مع ما هو قائم في الدول العربية المنافسة وفي الدول المتوسطية (اليونان، قبرص، تركيا...) وحتى في الدول الأوروبية وفي كندا. ولم يترافق هذا الارتفاع بالأسعار مع تحسن في نوعية الخدمات الفندقية أو في البيئة السياحية التي يتحرك فيها السائح (الإجراءات الإدارية، تلوث البيئة، ازدحام السير، خدمات الحدود...) لذلك أجمعت الآراء على ضرورة تعزيز القدرة التنافسية للسياحة اللبنانية من خلال الإجراءات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١- تخفيض كلفة الخدمات العامة

توجه رقم ٢- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي

توجه رقم ٣-تطبيق المعايير والمواصفات السياحية العالمية

توجه رقم ٤- دعم وزارة السياحة للمساعدة في تعزيز القدرة التنافسية للسياحة

توجه رقم ٥-تشجيع سياسة الأجواء المفتوحة

توجه رقم ٦-تعزيز قدرات طيران الشرق الأوسط

توجه رقم ٧-تعزيز التعليم الفندقي

توجه رقم ١-تخفيض كلفة الخدمات العامة من خلال:

-تخفيض (أو إلغاء) رسم التأشيرة إلى لبنان

-تخفيض رسم الخروج من المطار وهو من أعلى الرسوم في العالم

-إعطاء تأشيرات دخول للمجموعات دون دفع رسم

-إعطاء تأشيرات دخول لرعايا بلدان أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق

-تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول إلى لبنان في المطار والمراكز الحدودية

-تسريع المعاملات الإدارية في مطار بيروت الدولي وفي مراكز الحدود البرية

-تخفيض أسعار بطاقات السفر إلى بيروت على متن طيران الشرق الأوسط

-إلغاء أو تخفيض الضريبة على الفنادق والمطاعم

التوجه العام الرابع-تحديث التشريعات السياحية

المسألة

طرأت في العشرين سنة الأخيرة تطورات كبيرة في التشريعات السياحية العالمية نجمت عن الازدياد الملفت في الحركة السياحية العالمية وعن تطور التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في كل القطاعات الاقتصادية. غير أن لبنان -للأسباب المعروفة- لم يطور تشريعاته السياحية لتتلاءم ومتطلبات السياحة الإقليمية والدولية. ويرى المعنيون بالشأن السياحي ضرورة إعادة نظر شاملة بجميع التشريعات المعمول بها في السياحة (القوانين والمراسيم والقرارات) وتحديثها وتطويرها لتتوافق مع الاحتياجات السياحية.

وابرز التشريعات المطلوب شمولها بهذا التحديث ما يلي:

-القوانين والأنظمة الحاكمة عمل وزارة السياحة

-الأنظمة المتعلقة بتأشيرات المجموعات

-إجراءات الحصول على رخص استثمار المؤسسات السياحية

-تسوية أوضاع المطاعم غير المرخصة

-تسوية أوضاع المؤسسات السياحية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل

-الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار السياحي

-إيجاد تشريعات تسهل سياحة البواخر والقوارب الصغيرة في المرافئ اللبنانية

-إيجاد تشريعات تشجع التنسيق السياحي الإقليمي

-تصنيف المناطق البحرية بين رملية وصخرية

-تسوية أوضاع المؤسسات السياحية البحرية على الأملاك العامة البحرية وفرض شروط جمالية على مؤسسات الواجهة البحرية

-تحديث القوانين الصحية المطبقة من قبل وزارتي الصحة والاقتصاد ومن قبل البلديات

-استحداث/تطوير قوانين الحماية من المنافسة الأجنبية وفق النظم والمعايير العالمية

التوجه العام الخامس-تطوير التنسيق السياحي الإقليمي

المسألة

تتجه السياحة الحديثة اكثر واكثر إلى سياحة إقليمية يزور خلالها السائح اكثر من بلد في جولته السياحية. وفي هذا الإطار يشكل لبنان وسوريا والأردن إقليما سياحياً واحداً لأن السائح الأجنبي لا سيما القادم من مسافات بعيدة مثل أمريكا وأوروبا ، يرغب في رؤية اكبر قدر ممكن من المناطق والمهرجانات ويمارس أوسع نشاطات قد يحصل عليها، لذلك يعتبر التكامل بين البلدان الثلاثة فرصة ذهبية للسائح ليصبح الإقليم مقصدا مميزا. ويقدم هذا الأخير تلونا بالمنتج السياحي يشكل عنصرا مشتركا بين الدول الثلاث. ويسعى لبنان وسوريا إلى تفعيل التعاون السياحي بينهما بعد أن أقرت لجنة المتابعة المشتركة تأليف سبع لجان مهمتها تنسيق التشريعات السياحية وتفعيل الترويج السياحي المشترك والاهتمام بالتأهيل والتدريب والاستثمار والنقل السياحي والتخطيط والإحصاء والمعلوماتية.

لذلك يشجع المعنيون بالشأن السياحي على ضرورة تطوير التنسيق السياحي الإقليمي. وفي هذا الإطار قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١-تفعيل التعاون السياحي بين لبنان وسوريا والأردن.

توجه رقم ٢-تطوير السياحة العربية البينية

توجه رقم ٣-الترويج للسياحة اللبنانية في المنطقة العربية

توجه رقم ١-تفعيل التعاون السياحي بين لبنان وسوريا والأردن، من خلال:

-تحقيق سياحة متكافئة بين البلدان الثلاثة تصان فيها مصلحة لبنان السياحية

-إطلاق حملات ترويج مشتركة على الصعيد العالمي

-توحيد تأشيرة الدخول السياحية إلى البلدان الثلاثة

-تسهيل تبادل السياح بين الدول الثلاث وبخاصة الإجراءات الحدودية

-تفعيل الاتفاقيات السياحية المعقودة بين البلدان الثلاثة والعمل على التكامل السياحي فيما بينها

-إشراك الاتحادات والنقابات السياحية في اللجان الفنية السياحية المشتركة بين لبنان وسوريا

توجه رقم ٢-تطوير السياحة العربية البينية، من خلال:

-إنشاء شركات مختصة بالنقل الجوي الإقليمي (لبنان، سوريا، الاردن، فلسطين، العراق)

-الترويج للسياحة اللبنانية على مدار السنة والاستفادة من كل المقومات السياحية المتوافرة في لبنان

-استقطاب مواطني دول الخليج والأجانب المقيمين فيها لممارسة أنواع السياحة غير المتوافرة في دول المنطقة (التزلج، المهرجانات الفنية والثقافية، الحياة الليلية، شهر التسوق...)

-تسهيل الحصول على التأشيرة في المطار للمواطنين العرب وبخاصة السياح منهم

-تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات سياحية مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن

توجه رقم ٣-الترويج للسياحة اللبنانية في المنطقة العربية، من خلال:

-تنظيم حملات دعائية على الفضائيات اللبنانية

-إبراز الميزات التفاضلية للسياحة اللبنانية وبخاصة تسليط الضوء على المواقع الأثرية والطبيعية والسياحية

-إعطاء دور للسفارات اللبنانية في حملات الترويج السياحي وبخاصة في الدول الخليجية

-الترويج للسياحة الطبية والعلاجية

-الترويج للتعليم الجامعي والفندقي في لبنان

-الترويج لحفلات انتخاب ملكات الجمال

-ترويج السياحة في المناطق المحررة

التوجه العام السادس-تفعيل الترويج السياحي

المسألة

تلعب الدعاية السياحية دوراً مهماً في استقطاب السياح وحملهم على اختيار البلدان التي يرغبون بالتعرف إليها. ومن ابرز المشكلات التي تعاني منها الدعاية السياحية اللبنانية حالياً هو غياب سياسة دعائية وضعف الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ومحدودية دور السفارات اللبنانية في الخارج بسبب قلة عدد الدبلوماسيين في السفارات وعدم وجود ملحقين تجاريين أو سياحيين فيها. ويتطلب تعزيز الترويج السياحي توافر إمكانات مالية كافية لاطلاق خطة سياحية إعلامية تهدف أولاً إلى تغيير صورة لبنان في الخارج وإزالة ما علق بها من آثار الحرب، وثانيا إلى تسليط الضوء على الميزات التفاضلية للسياحة اللبنانية في أوجهها المتنوعة. وفي هذا المجال قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١-إنتاج وتوزيع مواد للترويج السياحي

توجه رقم ٢-تفعيل دور السفارات اللبنانية

توجه رقم ٣-إطلاق حملات دعائية منتظمة

توجه رقم ٤-اعتماد سياسة تأشيرات سياحية مرنة

توجه رقم ١-إنتاج وتوزيع مواد للترويج السياحي

-إنتاج منشورات وملصقات وأفلام وصور ودعايات عن لبنان بلغات متعددة

-تزويد السفارات اللبنانية ومكاتب طيران الشرق الأوسط بمواد الترويج السياحي

-تطوير مواقع لبنان السياحية على شبكة الإنترنت

توجه رقم ٢-تفعيل دور السفارات اللبنانية، من خلال:

-تعيين/انتداب ملحقين سياحيين في السفارات اللبنانية

-إجراء حملات إعلانية وإعلامية واسعة لاستبدال الصورة التي أخذت عن لبنان، أبان الحرب.

-القيام بدور ترويجي لدى المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من اصل لبناني

-الاشتراك في المعارض الدولية السياحية

-رصد التوجهات السياحية في البلدان المعتمدين فيها
-تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول إلى لبنان
-إقامة الاتصالات مع وكالات السفر الموجودة في الدول المعتمدين فيها
-تنظيم مؤتمرات للسفراء والدبلوماسيين اللبنانيين حول سبل الترويج السياحي للبنان في الخارج، بمشاركة وزارة السياحة والهيئات السياحية

توجه رقم ٣-إطلاق حملات دعائية منتظمة، من خلال:

-تعزيز دور السفارات في الترويج السياحي أو إنشاء مكاتب سياحية في العواصم السياحية الرئيسية
-التعاون مع الفضائيات اللبنانية والأجنبية لاطلاق حملات دعائية في بلدان الانتشار اللبناني
-التركيز على العوامل المميزة والتفاضلية للسياحة اللبنانية
-تحسين إطار ومضمون شهر التسوق
-مضاعفة المبادرات ذات التغطية الإعلامية الواسعة (المهرجانات الدولية، المعارض، المؤتمرات، مهرجانات التسوق) والتركيز على مشاريع جاذبة وشبابية (أندية الطيران، الرياضات المائية الخ)
-توجيه دعوات إلى مدراء الشركات السياحية العالمية لزيارة لبنان
-تخصيص ساعة أسبوعياً من البث الفضائي على الفضائيات اللبنانية لترويج السياحة في إطار قانون البث الفضائي
-تبادل بث إعلانات سياحية بين لبنان وبعض الدول السياحية العربية والأجنبية
-تفعيل دور كازينو لبنان في حملات الترويج السياحي للبنان

توجه رقم ٤-اعتماد سياسة تأشيرات سياحية مرنة

-التنسيق بين الأمن العام ووزارة الخارجية والسفارات والقنصليات لتسهيل حصول السيّاح على التأشيرات في السفارات والقنصليات وفي المطار والمرفأ والحدود البرية
-حل الإشكالية المتعلقة بالتأشيرات الجماعية
-منح تأشيرات المجموعة مجاناً
-إنشاء كونتوار خاص بالمجموعات في كل نقاط العبور

المسألة

لا شك في أن لبنان يتمتع بمجموعة متنوعة من المقومات السياحية، سياحة الشمس، البحر، الطبيعة، الاصطياف، التزلج، المغاور، المهرجانات، السياحة الثقافية والسياحة الدينية والسياحة الاستشفائية. غير أن العديد من هذه المعوقات قد تعرض سابقا-أو يتعرض حاليا- إلى تشوهات تسيء إلى هذه الجمالات التي ينعم بها لبنان، وبالتالي تبدو مهمة إنقاذ هذه المقومات والمحافظة عليها أساسية لمستقبل السياحة في لبنان واستمرارها.

وفي هذا المجال قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١- إبراز المواقع الأثرية والمحافظة عليها

توجه رقم ٢- تأهيل وترميم أوساط المدن القديمة المجاورة للمواقع الأثرية

توجه رقم ٣- المحافظة على البيئة

توجه رقم ٤- تفعيل دور البلديات ومنظمات المجتمع المدني

توجه رقم ١- إبراز المواقع الأثرية والمحافظة عليها من خلال:

-مسح المواقع الأثرية والطبيعية والبيئية في كل لبنان (أثار، مغاور، ينابيع، معالم طبيعية...)

-إبراز الرونق الأثري للمواقع الأثرية من خلال الترميم والتأهيل والصيانة المستمرة

-إنارة المواقع الأثرية وفقاً للمعايير الدولية المتبعة والآيلة إلى المحافظة على أصالة هذه المواقع بالتعاون مع وزارة السياحة

-تأمين نظافة المواقع الأثرية ومحيطها بالتعاون مع البلديات المعنية

-حماية المواقع الأثرية ومحيطها من التمدد العمراني وذلك عن طريق:

- وضع مخططات توجيهية وتفصيلية للمدن والقرى التي تتواجد فيها هذه المواقع، من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار

- زيادة الاعتمادات المخصصة للاستملاكات في محيط المواقع الأثرية.

-استحداث مراكز إعلامية داخل المواقع الأثرية لتزويد السياح بمعلومات إضافية، عن طريق استعمال التقنيات الحديثة البصرية والسمعية والمعلوماتية التي تعطي فكرة أشمل عن الموقع منذ بنائه وتطوره حتى حالته الحاضرة.

توجه رقم ٢-تأهيل وترميم أوساط المدن القديمة المجاورة للمواقع الأثرية:

-إن عامل الجذب السياحي لا يقتصر على المواقع الأثرية بل يتعداه إلى المدن والقرى المحيطة بهذه المواقع، فالبلديات تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال يتمثل بوضع خطة سياحية بالتنسيق مع الإدارات المختصة تبدأ بترميم وإعادة تأهيل الأبنية القديمة وتشجيع النشاطات الثقافية والحرفية والتجارية المواكبة للسياحة.

توجه رقم ٣-المحافظة على البيئة من خلال:

-مكافحة التلوث البيئي والأرضي والهوائي والنهري والبحري وردع كل تدمير للبيئة

-اعتماد دراسات الأثر البيئي في مشاريع المنشآت السياحية

-الحفاظ على التنوع البيولوجي

-معالجة التلوث الحاصل في أحواض الأنهار

-دعم المحميات القائمة حالياً وتشجيع إقامة محميات جديدة

-تنظيف الشواطئ وفتحها للسياح

-معالجة موضوع الصرف الصحي وتكرير المياه قبل رميها في البحر

-وضع مخطط توجيهي للشاطئ اللبناني بالتعاون بين مختلف الإدارات المعنية

توجه رقم ٤-تفعيل دور البلديات ومنظمات المجتمع المدني

-إعطاء دور للبلديات في التنمية السياحية والمحافظة على البيئة وتطوير البنى التحتية في النطاق البلدي، وبخاصة المواقع الأثرية والطبيعية المغمورة

-إعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني في المساعدة والمساهمة في التوعية السياحية وفي تحسين الأداء الرسمي في بعض المواقع الأثرية والطبيعية

والثقافية وصيانتها والمحافظة عليها وبخاصة في المواقع النائية والمكتشـــــفة حديثا

-إعطاء دور للبلديات ومنظمات المجتمع المدني في إنشاء وصيانة المســـابح الشعبية والمساحات الخضراء.

المسألة

يمتاز لبنان في المنطقة العربية بقدراته الكبيرة في مجال السياحة الثقافية والفنية إذ تقوم على أرضه مواقع أثرية عائدة إلى حضارات عديدة مجمعة في بقعة جغرافية محدودة (الحضارات الفينيقية الآشورية والإغريقية والرومانية والإسلامية والغربية واللبنانية). وما زالت هذه الآثار محفوظة على نحو يسمح للسائح بالتعرف إلى معالم الحضارات التي تنتمي إليها، كما تسمح بإقامة مهرجانات وانشطة ثقافية في نطاقها. وتمثل السياحة الثقافية والفنية عنصرا أساسياً في السياحة اللبنانية. وتشجيعا لقيام هذا النوع من السياحة قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١- تعزيز المديرية العامة للآثار

توجه رقم ٢-تعزيز دور الادلاء السياحيين

توجه رقم ٣-دعم المهرجانات والنشاطات الثقافية

توجه رقم ٤-تعزيز الارتيزانا اللبنانية

توجه رقم ٥-المحافظة على المحميات الطبيعية والعمل على زيادتها

توجه رقم ٦-تعزيز المواقع اللبنانية المصنفة في التراث العالمي

توجه رقم ٧-تعزيز السياحة في المناطق المحررة

توجه رقم ١-تعزيز المديرية العامة للآثار، من خلال:

-وضع هيكلية جديدة وعصرية

-ملء المراكز الشاغرة الإدارية والفنية بعناصر كفؤة ومتخصصة

-تطوير الكفايات والموارد البشرية العاملة في الآثار

-زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأغراض التنقيب وصيانة المواقع الأثرية

-دعم مشاريع التعاون الدولي للتنقيب عن الآثار

-تعزيز قسم الآثار في الجامعة اللبنانية والتركيز على التدريب في المواقع الأثرية

توجه رقم ٢-تعزيز دور الادلاء السياحيين، من خلال:

-إخضاع الادلاء السياحيين لامتحانات جدارة جدية وعملية

-تعيين ادلاء سياحيين دائمين في المواقع الأثرية الرئيسية

-إلزام وكالات السفر على الاستعانة بخدمات الادلاء السياحيين اللبنانيين في الحافلات وفي الزيارات للمواقع الأثرية

-حظر استخدام الادلاء السياحيين غير اللبنانيين في الحافلات السياحية لمرافقة السياح إلى الأماكن الأثرية اللبنانية

توجه رقم ٣-دعم المهرجانات والنشاطات الثقافية، من خلال:

-وضع روزنامة سنوية للمهرجانات والنشاطات الثقافية توزع بكافة الوسائل على وكالات السفر والسفارات اللبنانية وشركات الطيران ومواقع الانترنت

-تقديم تسهيلات في السفارات وعلى المطار للفرق المشاركة بالمهرجانات وللمجموعات الراغبة بحضورها

-إيجاد لجنة عليا للمهرجانات السياحية تعمل في نطاق وزارة السياحة

-تكثيف الدعاية للمهرجانات في الخارج

-إنشاء مركز لتعليم الفن الشعبي اللبناني

-تنويع مواضيع المهرجانات واحياء تقاليد وعادات لبنانية أصيلة من خلالها

-تقديم دعم مادي وعيني للمهرجانات الثقافية الدولية

-تشجيع إقامة المؤتمرات والندوات التاريخية والسياحية على مدار السنة

-تنظيم "الارزياد" كل أربع سنوات لجلب المغتربين الشباب

توجه رقم ٤-تعزيز الارتيزانا والحرف اللبنانية، من خلال:

-مسح أوضاع الجمعيات الأهلية التي تعنى بالارتيزانا

-دعم مشاغل الارتيزانا في كافة المناطق اللبنانية

-تنظيم شبكة تسويق الارتيزانا اللبنانية وعرض المنتوجات وبيعها في كل المراكز السياحية

-إدراج مراكز الارتيزانا على جدول زيارات المجموعات السياحية

-توفير التسهيلات المادية لاقامة نقاط بيع للارتيزانا في المواقع السياحية الرئيسية

-إدخال موضوع تعليم الحرف اللبنانية ضمن مناهج التعليم العـــام والتعليـم المهني والتقني

-إنشاء مراكز إقليمية ومحلية لتدريب الناشئين وتأمين الاســتمرارية للمــهن الحرفية

-الاستعانة بالفنانين والمبتكرين لتطوير الحرف

توجه رقم ٥-المحافظة على المحميات الطبيعية وتشجيع السياحة البيئية، من خلال:

-إقرار قانون المحميات الطبيعية من قبل مجلس النواب

-تعزيز التنسيق بين وزارة الســياحة ووزارة البيئــة بخصــوص الإعــلان والدعاية للمحميات الطبيعية

-اعتماد سياسة سياحية بيئية

-تخضير شرفات المنازل وواجهات الأبنيــة وتــأهيل الحدائــق الموجــودة ووسطيات الشوارع وإنشاء حدائق نموذجية

-انتهاج سياسة تربوية بيئية في المدارس والجامعات

-طبع كتيبات ومنشورات عن المحميات وخصائصها وتوزيعها على المكاتب السياحية والسفارات اللبنانية

-توفير الخدمات التي تتطلبها المحافظة على المحميات ، مثل:

- توفير ممرات بيئية داخل المحميات وصيانة المواقع الأثرية داخلها
- وضع الإشارات على الطرق للوصول إلى المحميات
- توعية السكان المجاورين للمحميات على أهميتها ودورها وتدريبــهم على إطفاء الحرائق
- العمل على زيادة المحميات الطبيعية في المناطق اللبنانية كافة

توجه رقم ٦- تعزيز المواقع اللبنانية المصنفة من التراث العالمي:

-حماية المواقع المصنفة في التراث العالمي

-إدراج مواقع جديدة في قائمة التراث العالمي

-إطلاق حملة وطنية وعالمية للمحافظة على التراث اللبناني

-توعية اللبنانيين على أهمية تصنيف المواقع في التراث العالمي

توجه رقم ٧-تعزيز السياحة في المناطق المحررة

-الترويج للمواقع الأثرية في المناطق المحررة

-الترويج للمواقع المرتبطة بالتحرير (سجن الخيام، بوابة فاطمة الخ)

-تشجيع إقامة منتجعات سياحية في المناطق المحررة

التوجه العام التاسع – تطوير السياحة الداخلية والمناطقية

المسألة

اللبنانيون لا يعرفون كل لبنان بمواقعه الأثرية والطبيعية. وكذلك السياح فانهم يكتفون بزيارة بعض المواقع الرئيسية والمشهورة، في حين أن لبنان يزخر في كل مناطقه بجمالات طبيعية وبمواقع أثرية عديدة . وتشكل السياحة الداخلية والمناطقية عاملا أساسياً في الحركة السياحية، لذلك يجب تشجيعها وتوفير سبل إنجاحها. وفي هذا المجال قدمت الاقتراحات التالية:

التوجهات الفرعية:

توجه رقم ١-تشجيع اللبنانيين على السياحة الداخلية

توجه رقم ٢- تشجيع السياح على السياحة المناطقية

توجه رقم ٣- إقامة المخيمات الصيفية والكشفية

توجه رقم ٤-تأمين التجهيز السياحي المناطقي

توجه رقم ١-تشجيع اللبنانيين على السياحة الداخلية من خلال:

-رسم سياسة سياحية داخلية ودعم تنفيذها

-إعداد خرائط وكتيبات سياحية عن مختلف المناطق اللبنانية تبرز التنوع السياحي المناطقي

-تنظيم رحلات مدرسية وشبابية إلى مختلف المناطق اللبنانية

-إطلاق حملات نظافة وتوعية لتزيين المدن والقرى اللبنانية

-تنظيم النقل العام إلى المواقع السياحية

-تشجيع إقامة المعارض الزراعية في مختلف المناطق اللبنانية

-تعميم آرمات أسماء البلدات في مختلف المناطق

توجه رقم ٢-تشجيع السياح على السياحة المناطقية، من خلال:

-تنظيم روزنامة سنوية للمهرجانات الدولية والوطنية

-إنشاء متاحف مناطقية

-التركيز على بعض المناطق السياحية وتحويلها إلى مواقع سياحية عالمية

-تحسين حالة السير والطرقات والإشارات واللافتات باللغة الأجنبية

-تشجيع الاستثمار في مؤسسات سياحية صغيرة ومتوسطة في المناطق النائية
-إبراز الآثار والمواقع الطبيعية (مغاور وغيرها) المغمـــورة فـــي مختلـــف المناطق

توجه رقم ٣-إقامة المخيمات الصيفية والكشفية، من خلال:

-توفير البنية التحتية اللازمة لاقامة المخيمات في كافة المناطق اللبنانية
-انخراط وزارة السياحة بالسياحة الشبابية العالمية
-تقديم التسهيلات (نقل، تجهيزات...) إلى الحركات الشبابية والكشفية اللبنانيـــة التي ترغب بإقامة المخيمات
-التعاون بين وزارة السياحة ووزارة الشؤون الاجتماعية في إقامة المخيمـــات الشبابية
-التعاون بين وزارة السياحة ووزارة الخارجية (المديرية العامة للمغـــتربين) في تنظيم مخيمات المنحدرين من اصل لبناني.

توجه رقم ٤-تأمين التجهيز السياحي المناطقي

-إقامة مرافئ نزهة في المناطق الساحلية (صور، صيدا، جبيل، طرابلس)
-تطوير جزيرة الارانب في طرابلس ومرافئ الناقورة في صور
-التوسع بإنشاء المسابح الشعبية في كل المناطق
-تشجيع إنشاء مشاريع سياحية بحرية: الناقورة، عدلون، طرابلس، عكار...
-تشجيع المشاريع السياحية في جبيل، الكنيسة، وصنين وجبل الشيخ وبحـــيرة القرعون ومنطقة نهر العاصي
-إنشاء حلبة لسباق السيارات في البقاع